

او اليوم فبدرهم او غدا فنصف اجزائه لكن شرط اليوم صحيح فيجب  
 بالخطاطه غدا امر من له لا يجاوز المسمى واجازتها وان سكتت  
 عطان فبدرهم او حدا فبدرهمين فهو جائز ولو استاجر بالخطاطه  
 ثوبه اليوم فبدرهم فهو فاسد ولو قال امرت ان تحيطه فبأ  
 فقال الخطاط فبمصاص كان القول للماء مع اليمين ويضمن الخطاط  
 ولو ادعى العمد بالاجر فالقول للمالك ويجعل للمصانع ان كان  
 حري فانه وحكم به ان صدقة الغرر ولو استاجر حله ليطعم  
 مستقرل بيتهما فبفسده ولا فوجب ثوبا ويجوز للماء اجارة انها  
 وهو زعيان لعمته ومنعها ولو كانت له اجرة في الفضة فصارت  
 بها ولم يكن شرط التعجيل ولم تنقض المدة لا يجيزه وبخاله  
 ويجوز استيجار الطير باجرة معلومة وهو بطعامها كسمنها  
 جائز ولا يمنع الذبح من الوطي فان جملت وحذف عن الوضوح  
 الفسخ ونصحه غدا فان ارضعته في المدة بلس بشاة فلا اجرة  
 ولو اجرت المكاتبه فبفسدها ثم عجزت فودت يحكم ببقاء العقد  
 وابطاله ويجوز اجرة الحمام والحمام لا عسب التيسر لا يجوز ملك الحمام

كالغنا والنوع ولا على الطاعن كالحج والاذان والامامة وتعليم  
 القوان والقعة وقيل يفتي بجوازه على التعليم والامامة  
**كتاب الشفعة** وتجعل الخليل في البيع  
 ثم في حق كالمشوب والطين الخاص ثم نعتنها بالجار ولو ذمها  
 ونقصها على الوكيل لا السهام ويجب بعد البيع العيب الخالي  
 عن خيار البايع وما في معناه وبسقوط الخيار والفسخ في القلبد  
 وتسنقوا بالاشهاد وتملك بالخذوا استلمت اليه وحكم له بها  
 ولا يجز في غير العقار يعوض هو مال وجرت فلان نعتنها في ذمها  
 عليها او يخالفها او يستاجر بها او يصابها عن دم عده ويعتق  
 عليها فلو تزوجها عده او عدا ان ثوبه عليه الثا فالشفعة بمن ثابته  
 مطلقا وليجئها في حصة الاول ولو صالح عنها بانكار او سكتت لم يجز  
 او بانوار او عليها مطلقا وجرت ولا تجر بالارث والوصية وطردوا  
 ذلك في الهدية الا بعوض مشروط ولا تغرب للجار باقتسام المشوكا  
 ولا برة المشتري بشرط او بزيادة او غير يقضاه بعد التسليم فان ردة  
 بعينه بعد القبض في غير قضائه او تقابلها جرت ولو استنفذ ذمها على المبلد

و نعتها في الذم والبيع والاشهاد في البيع والاشهاد في البيع والاشهاد في البيع

Copyrighted material